الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

الدكتور زعباط عبد الحميد*
جامعة الجزائر

Résume :

Le partenaria euro - Méditerranéen
et ses effets sur l'économie algérienne

Faculté des sciences économiques et sciences de gestion
Université d'Alger

L'accélération des évènements et la progression de l'intégration régionales entre les pays du monde, et ses conséquences de limitation des échanges d'utilités seulement entre ses membres sans les autres ; a inciter l'Algérie d'entamer le processus d'adhésion à l'organisation mondiale de commerce (OMC), et de signer en premieres lettres l'accord de partenariat avec l'union européenne.

Mais maintenant est-ce que cet accord va changer la conjoncture actuelle de l'économie algérienne, et quels sont les effets de cet accord ?

Pour répondre à cette question on a étudié ce sujet dans les trois chapitres suivants :

- la plate forme de l'accord de partenariat entre l'algerie et l'union européenne.
- le contenu de cet accord.
- son effet sur l'économie nationale.

*دكتور بدرجة أستاذ التعليم العالي، رئيس قسم بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بجامعة الجزائر.

مقدمة:

يعرف العالم المعاصر موجة جارفة نحو التوجه إلى اقتصاد السوق وما يستتبعه من خوصصة المؤسسات الاقتصادية وتحرير الأسعار وكذا تحرير المبادلات التجارية وتحرير سعر الصرف، وإدخال التعديلات الهيكلية والتصحيحات اللازمة بما يتفق والرؤية السائدة عالميا والتي تتخذ من الليبيرالية مذهبا والعولمة وسيلة وغاية وأهم المؤسسات الدولية : كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، دعائم وركائز.

في هذا السياق الذي يتخلى تدريجيا عن المبادلات الدولية الثنائية لصالح المبادلات الدولية المتعددة الأطراف سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار التكتلات الجهوية حيث تسعى كل الأطراف إلى تحقيق المزيد من التقدم والرفاهية الاقتصاديين، في هذا السياق ظلت الجزائر بعيدة عن كل تكتل دولي ، فلا بلدان المغرب العربي استطاعت أن تتجاوز خلافاتها ولا البلدان العربية استطاعت أن تترجم طموح شعوبها وخطابات أنظمتها وتجسيدها على أرض الواقع.

ولعل تسارع الأحداث وتزايد التكتلات الإقليمية وما يتبعها من حصر تبادل المنافع بين أعضائها دون غيرهم هو ما حث الجزائر إلى السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

فهل يغير هذا الاتفاق الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري، وما هي الآثار المترتبة عنه؟

للاجابة عن هذا السؤال عالجنا الموضوع في ثلاثة محاور هي:

- خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
- مضمون الاتفاق
- أثره على الاقتصاد الوطني

أولا: خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط.

هذا الاتحاد الأوروبي الذي يعد أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52%، والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل ا لتجارة البينية المتوسطية سوى 5 %(1)

والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة استيرادا وتصديرا، ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة ولكونهامستعمرة فرنسية سابقة ، وما ترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسامن ورائها أوروبا كلها، ووجود رغبة فرنسية جامحة ل بالإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر، ولكن أيضا في المغرب العربي و إفريقيا.

وبالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معـــدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانـــها سواء من ناحيـــة التنظيم أو التسيير أو التكنولوجية المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين: زراعية وصناعية وخدمية. كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من بـــين أهـــم العوامل الحاثة على إقامة تعاون وثيق في جم يع الميادين وهو ما عبرت عنه ديباجة الاتفاق إذ أوعزته إلى:

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح و الامتيازات.

- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجاريةويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يســـمح لهـــا الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.

- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، التكنولوجية، السمعية البصرية، البيئية.

- تقريب مستو ى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

ضرورة احترام المبادىء الديمقراطية وحقوق ا لإنسان كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الانسان وكـــذا ضــــمان الحريـــات السياســـية الاقتصادية.

إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بمـــا يعمـــق التوا فـــق السياسي حول الجوانب المسائل الثنائية والدولية ذات المصـــلحة المشـــتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.

- بعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات، وتقريب الطرفين من بعضهما في مختلف الميادين.

هذه العلاقات تقع في إطار أشمل أورومتوسطي وتحث على التكامل بين دول المغرب العربي، ومن بين ماتهدف إليه مساعدة الجزائر في مجهوداتها الرامية إلى تطبيق الاصلاحات الاقتصادية.

هذه العلاقات تتبنى النهج الليبيرالي وتسعى إلى إقامة تبادل حر مع احترام الحقوق والالتزامات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة، وهو اختيار ما فتئت الجزائر تعلن تبنيها له قولا وتعمل على تطبيقه عمليا فإضافة إلى سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها سلكت سبيل الخوصصة وعملت على تشجيع القطاع الخاص الذي بدأ يحسن وينوع إنتاجه ويجدد تجهيزه ويحسن موقعه بالنسبة للقطاع العام فحصته من الإنتاج الخام في الصناعة خارج المحروقات انتقلت من 18% سنة 1992 إلى 34 % سنة 1999(2).

ثانيا: مضمون الاتفاق

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحـــاد الأوروبي، مـــن الناحيـــة النظرية، إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءِ من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتسابق مع اتفاقيات الـــ GATT 1994 والاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة أي اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك علـــى نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، وبذلك يسير هذا الاتفـــاق في نفـــس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامـــة التكـــتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها.

بشكل عام فإن اتفاق الشراكة:

*يلغي التقييدات الكمية والإجراءات ذات الأثر المكافىء علـــى الصـــادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والجماعة عند بدء سريان الاتفاق.

* بعد سريان الاتفاق لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين.

* كما لايمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم ذو أثر مكافىء على الصادرات والواردات بين الجماعة والجزائر، ولايمكن رفع ماهو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.

* عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق علـــى وارداتها من الجماعة سـ تكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة

أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام، وإذا حدث وتم تخفيض التعريفة بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.

فبالنسبة للمنتجات الصناعية ويتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين: الجزائر والاتحاد الأوروبي، والخاصة بالفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق1.

فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ.

وبالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت إلى ثلاثة أصناف:

- الصنف الأول من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 2) فإن الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المكافئ االمطبقة تلغى عند بدء سريان الاتفاق.

- الصنف الثاني من المنتجات ويشمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق3 تلغى تدريجيا، تبعا للرزنامة التالية(3):

* تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80 %من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق.

* تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70 %من الحقوق الأساسية بعد 3 سنوات من بدء سريان الاتفاق.

* تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60 %من الحقوق الأساسية بعد 4 سنوات من بدء سريان الاتفاق.

* تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40 %من الحقوق الأساسية بعد 5 سنوات من بدء سريان الاتفاق.

* تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20 %من الحقوق الأساسية بعد 6 سنوات من بدء سريان الاتفاق.

* بعد 7 سنوات من بدء سريان الاتفاق تلغى الحقوق المتبقية.

- الصنف الثالث وتشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين 2 و3 تلغى تدريجيا حسب الرزنامة التالية(4):

* سنتان بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 90 %.
* 3 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80 %.
* 4 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70 %.
* 5 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60 %.
* 6 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 50 %.
* 7 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40 %.
* 8 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 30 %.
* 9 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20 %.
* 10 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم10 %.
* 11 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 5 %.
* 12 سنة بعد سريان الاتفاق تلغى الحقوق الجمركية والرسوم.

بالنسبة للصنفين الثاني والثالث فإن التخفيضات المرتقبة ينبغي أن تتم على أساس المعدل الفعلي المطبق إزاء الجماعة في 1 جانفي 2002 (المادة 18 من الاتفاق).

يمكن مراجعة الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بالنسبة لمنتج معين إذا تعرض لصعوبات خطيرة، وهذا بطلب من الجزائر على ألا يتجاوز التمديد المدة القصوى للفترة الانتقالية.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد والمنتجات الزراعية المحولة المستوردة من قبل أحد الطرفين:الجماعة والجزائر، من بعضهما البعض، والمتعلقة بالفصول من 1 إلى 24 للمدونة المنسقة للجماعة والتعريفة الجمركية الجزائرية، وكذا المنتجات التي تم عدها الملحق 1. فقد تم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وتقديم تنازلات تبادلية(5).

تعالج ممارسات الاغراق وفق المادة VI من GATT 1994، كما تطبق المادتان VI وXVI من GATT 1994 إذا تعلق الأمر بالإعانات والاجراءات التعويضية.

يتم تحرير حركة رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر وكذلك ما تعلق بتصفية الشركات المقامة وإعادة توطين نواتجها وكل المصالح الناجمة عن ذلك.

وضع الجزائر لإطار قانوني محفز للاستثمار وكذا إقامة إجراءات منسجموتبسيط آليات الاستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات ال صغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد مناخ ملائم لتدفق الاستثمارات.

التعاون العلمي والفني والتكنولوجي من خلال:

- تدعيم طاقةالبحث لدى الجزائر، والاستغلال الأفضل لسياسات البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي، من أجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة.

- تثمين الموارد البشرية.

- ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.

- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع وتهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية بغية حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوقين الوطني والدولي.

-مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل، بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

ثالثا: أثر اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

إن اتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في أفريل 2002 يندرج ضمن مبادرة برشلونة (نوفمبر1995)، والتي يختلف منطقها على المنطق الذي ساد في اتفاقيات السبعينيات والذي كان يحكم العلاقات التجارية بين أوروبا والبلدان المتوسطية، فاتفاقيات السبعينيات بنيت على أساس تفضيلي، تمييزي لصالح بلدان البحر المتوسط من أوروبا:

- فالسوق الأوروبية كانت منفتحة أمام الصادرات الصناعية لبلدان البحر المتوسط دون الحصول على معاملة تبادلية مماثلة.

- تطبيق اتفاق الألياف المتعددة الذي يحصحص صادرات البلدان الأخرى من النسيج والملابس يعد بمثابة حماية غير مباشرة لصالح بلدان البحر المتوسط من منافسة المنتجبن الآخرين (خاصة الأسيويين منهم).

لكن النظرة الجديدة مختلفة تماما:

- حدوث تغير جوهري في اتفاقية الــ GATTلجولة أوروغــواي، إذ تم الاتفاق على التفكيك التدريجي لاتفاق الألياف المتعددة، وهو ما يعني إنهاء الميزة التفضيلية التي كانت تتمتع بها دول البحر المتوسط.

- فشل وإفلاس النظام الاشتراكي وهيمنة النمط الليبيرالي وتوجه جــل دول العالم نحو تحرير اقتصادها وتجارتها الخارجية، وانضمامها طوعا أو كرهــا إلى المنظمة العالمية للتجارة وإلى التكتلات الإقليمية الكبرى.

- تخلي أوروبا عن نظام الميزات التفضيلية الممنوح لبلدان المتوسط ورغبتها في إحلاله بنظام يعتمد على التبادل الحر وعلى الميزات التبادلية، وهــو تكــريس للفلسفة الاقتصادية المتبناة في اتفاق برشلونة والتي تندرج في الفلسفة المهيمنــة على الاقتصاد العالمي والمتمثلة في فتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية وغــير الجمركية بين الفضاءات الاقتصادبة، وإعادة النظر في العلاقة بــين الشــمال والجنوب وفي استراتيجيات التنمية.

-تزايد التكتلات الا قليمية الكبرى على الصعيد العــالمي وهيمنتــها علــى الاقتصاد العالمي وعلى المبادلات الدولية.

لهذه الأسباب يمكن القول أن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يكن وليد قناعة راسخة لدى المسؤولين بضرورة الاتفاق لحصول

تنمية دائمة وشاملة، بقدر ماكان مجاراة للتيار الجارف الذي لايمكن مقاومته، فما هي الآثار المترتبة على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على اقتصادنا الوطني ؟

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا، مكون من 15 دولة صناعية (زائد 10دول من أوروبا الوسطى والشرقية) مستوى دخل الفرد فيها مرتفع؛ وسوق كبير وإنتاج وفير متنوع وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة، تطبق سياسة زراعية مشتركة تتمتع بحماية كبيرة. وبلد صغير متخلف، يعتمد على إنتاج وتصدير منتوج وحيد هو المحروقات (حوالي 97 % من إجمالي الصادرات) لا تشتغل طاقاته الاقتصادية إلا بأقل من 50 %، تابع للاتحاد الأوربي بحوالي 56 % من تجارته الخارجية، بينما لاتشكل هذه التجارة إلا 5 % من تجارة الاتحاد الأوروبي، بلد ليس له بعد اقتصادي مغاربي أو عربي يشكل عمقه الاقتصادي وقوته التفاوضية.

هذا الاتفاق يستند في جوهره على بعدين مهمين ولكن بتركيزين مختلفين:

- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على وارداتها من السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبي بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر بعد 12 سنة من سريان الاتفاق.

- تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج MEDA وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

بقية الأبعاد الإنتاجية و البشرية والنقدية وبشكل عام العناصر الضرورية لمسألة التنمية المستدامة لاتشغل إلا حيزا نظريا دون أن ترفق بوسائل عملية لتجسيدها على أرض الواقع.

على الصعيد الكلي فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد تهافت المستهلك والمستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما والأوروبية خصوصا.

كما أن تزايد المنتجات الأجنبية ومنافستها للمنتجات الجزائرية من شأنه أن يقلص الطلب على هذه الأخيرة ويؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية مما يعني تفشي البطالة، وحرمان مئات العائلات الجزائرية من قوت يومها.

وعلى صعيد النمو والتنمية الاقتصادية فليس هناك أ ي مؤشر واضح يدعو إلى القول بأن التبادل الحر هو مطية حتمية وكافية للتنمية، إذ يبدو أن الأمر يتوقف على عوامل ومتغيرات اقتصادية وغير اقتصادية عديدة أخرى، منها الداخلية والخارجية التي لا يمكن التحكم فيها ولا حتى التنبؤ بها.

وعلى صعيد المعاملات الخارجية فإن ات فاق الشراكة لايقدم شيئا إضافيا للمنتجات الجزائرية بل على العكس فإن الأوضاع الجديدة في أوروبا والظروف التي خلقتها جولة أوروغواي ستزيد من تعقيد الأمور أمام المنتجات الجزائرية التي ستجد نفسها في مواجهة منتجات دول أوروبا الوسطى والشرقية التي انضمت أخيرا إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى منتجات بقية دول العالم.

وعلى العكس فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر واستبعاد كل التقييدات الكمية إزاءها ستؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية، وهو مايعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي ظلت تشتغل بأقل من نصف طاقتها وبأجهزة إنتاجية متقادمة وبإنتاجية ضعيفة، وتنتج منتجات تتسم بالرداءة وبارتفاع التكاليف رغم استفادتها من تقييم مبالغ فيه لمعدل الصرف، وحماية جمركية وغير جمركية مكنتها من احتكار السوق المحلي لمدة طويلة.

كما أن انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة لن يؤدي إلى تحسين القدرة التفاوضية للجزائر أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجريها وستجريها مستقبلا لعدم اندماجها في الاتحاد الأوروبي(6)

ومن **الإيجابيات المنتظرة** من اتفاق الشراكة:

- أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص؛ مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.
- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة وتعريتها من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجية.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.
- تثمين الموارد البشرية وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.

-فضلا عن إمكانية إ عادة هيكلة الاقتصاد الجزائــري في المــدين المتوســط والطويل من خلال:

*تأهيل المؤسسات التي لم يطلها ا لإفلاس، والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية " ISO ". وحثها علــى تطبيــق إدارة الجــودة الشاملة.

*خوصصة القطاعات الأقل كفاءة، بما في ذلك القطاع المصرفي ، وتحديثــه وإدخال عليه أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا.

*الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، والاستفادة مــن خــبرا ت في مختلــف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية.

* خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأســاليب البيروقراطيــة وإدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية بما يـ شجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى:

* خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة مــن خــلال إتاحــة مداخيل إضافية للسكان.

* تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات (لاسيما النقل بمختلف أشكال، الاتصالات، السياحة وغيرها).

* بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الاقتصادي وتنويعه.

* التحكم في فنون التسيير والتسويق بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق الخارجية واستيعاب التكترلوجية المتطورة، وتمثيلها وتطويرها.

* الوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

الخاتمة

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يبتعد في جوهره عن الاختيار الليبيرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الراهنة، ويستند في كثير من أحكامه على الأحكام الواردة في الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفة " GATT " 1994 واتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، ولكنه يمنح الاتحاد الأوروبي امتيازات إضافية تتجاوز تلك التي يمكن أن تمنحها الجزائر لبقية أعضاء المنظمة العالميـــة للتجارة، وذلك من خلال الإلغـــاء المرتقب لكل الحقوق الجمركية على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي عند إنشاء منطقة التبادل الحر بعد 12 سنة من بدء سريان الاتفاق.

ومن الناحية العملية فإن الجزائر لم تتحصل على أية امتيازات إضافية، وسيكون اقتصادنا عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة قد تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية وزوال الكثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية.

إلا أن زوال الحماية سيحمل المؤسسات المتبقية - بعد تأهيلها - على تحديث وسائل عملها، والاستفادة من الفرص التي تتيحها الشراكة مع القطاع الخاص عموما والأوروبي خصوصا في جميع الميـــادين : التمويـــل، التســـيير، التسويق، الاستثمار، الإبداع والتطوير والبحث، التحكم في التكنولوجيا.

إذا حدث هذا فإن ذلك من شأنه أن يحدث ن قلة نوعية في تنافسية المنتجـــات الجزائرية وفي إعادة القطار إلى السكة، وإلا فإن الاقتصاد الوطني سيفقد وجوده ككيان مستقل.

الهوامش

1)زايري بلقاسم، دربال عبد القادر:تأثير منطقة التبادل الأورو- متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائرفي: بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع والعشرون، ربيع 2002 ص:39

2)Mahrez Hadjseyd : Développement industriel de l'Algerie, L'industrie : pesanteurs ét réformes In : In FORUM des chefs d'entreprises : Quel développement pour l'Algérie 19 et 20 Janvier 2002. p :126

4)Accord Euro-Méditerraneen entre La république Algérienne Démocratique et Populaire d'une part et, La Communauté Européenne et ses états membres, d'autre part , art :9 paragraphe 2

1) IBID , art : 9 paragraphe 3 5)IBID, art : 14

6)Gérard Kebabdjian : Problémes et enjeux de l'ouverture commerciale euro-méditerranée ,In FORUM des chefs d'entreprises : Quel développement pour l'Algérie 19 et 20 Janvier 2002. pp : 55-56